

شركة ريكاب للاستثمارات المالية

"شركة مساهمة مصرية"

القوائم المالية الدورية المستقلة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

وتقرير الفحص المحدود عليها

<u>المحتويات</u>	<u>الصفحة</u>
تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة .	٢-١
قائمة المركز المالي المستقلة.	٣
قائمة الدخل المستقلة.	٤
قائمة الدخل الشامل المستقلة.	٥
قائمة التغيرات في حقوق الملكية المستقلة.	٦
قائمة التدفقات النقدية المستقلة.	٧
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة.	١٧-٨
أهم السياسات المحاسبية المطبقة.	٤٠-١٨

س ١٦ قطعة ١١ - الشطر العاشر
أمام كارفور المعادي
زهراء المعادي ، القاهرة

مصر

ت : ٣١,٣٢,٣٣,٣٤ ٢٢ ٢٣١٠١٠
ف : ٢٢ ٢٣١٠١٠ ٣٠

info@bakertillywag.com
www.bakertillyeg.com

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة

السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة ريكاب للاستثمارات المالية
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المرفقة لشركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية" في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وكذا القوائم المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المنتمية الأخرى. والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المستقلة.

الاستنتاج

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المستقل للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.



بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

فقرة توجيه الانتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظاً، وكما هو وارد بالايضاح رقم (٢١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة بشأن الأحداث الهامة، لم تتوافر بعد لدي إدارة الشركة المعلومات التي تمكنها من الإفصاح عن تأثير الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة علي قيم بعض الأصول والالتزامات ونتائج الاعمال خلال الفترات المالية القادمة، نتيجة إنتشار فيروس كورونا محلياً وعالمياً حيث قد تختلف تلك القيم والنتائج جوهرياً في الفترات القادمة إذا ما توافرت لدي إدارة الشركة مؤشرات ودلالات موثوقاً بها وبما يمكنها من تحديد مدي وحجم الأحداث اللاحقة لتاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة علي قيم تلك الأصول والالتزامات.

القاهرة في : ١٠ أغسطس ٢٠٢١

مراقب الحسابات
وحيد عبد الغفار

سجل قيد مراقبي الحسابات لدى الهيئة
العامة للرقابة المالية رقم (٦)
BT وحيد عبد الغفار وشركاه



بيكر تلي

وحيد عبد الغفار
وشركاه

شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة المركز المالي الدورية المستقلة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	إيضاح	الأصول
			الأصول غير المتداولة
٩ ٣٤٨	٨ ٨٩١	(٣)	أصول ثابتة
٥٦٩ ٢١٧ ٣١٥	٥٦٩ ٢١٧ ٣١٥	(٤)	إستثمارات في شركات تابعة
٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠		إستثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥٦٩ ٢٣١ ٦٦٣	٥٦٩ ٢٣١ ٢٠٦		إجمالي الأصول غير المتداولة
			الأصول المتداولة
٦٠ ٣٥٩	٢٧٥ ٦٧٠	(٥)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
١٧ ٢١٣ ٦٨٨	١٦ ٣٠٦ ٢٠٦	(٦)	مستحق من أطراف ذات علاقة
١٢٧ ٠٤٢	٢٢٥ ٤٣١	(٧)	النقدية ومافى حكمها
١٧ ٤٠١ ٠٨٩	١٦ ٨٠٧ ٣٠٧		إجمالي الأصول المتداولة
٥٨٦ ٦٣٢ ٧٥٢	٥٨٦ ٠٣٨ ٥١٣		إجمالي الأصول
			حقوق الملكية
٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥	٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥	(٨)	رأس المال المصدر والمدفوع
٦ ٧٠١ ٧٠٤	٦ ٧٠١ ٧٠٤		إحتياطي قانوني
٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	(٩)	إحتياطي عام أسهم الخزينة
١٢ ٥٦٧ ١٤٣	١١ ١٠٥ ٠٢٥	(١٠)	أرباح مرحلة
(١ ٤٦٢ ١١٨)	(٧٢٦ ٦٤٥)		صافى (خسائر) الفترة / العام
٥٨١ ٢٩١ ٤٩٤	٥٨٠ ٥٦٤ ٨٤٩		إجمالي حقوق الملكية
			الإلتزامات غير المتداولة
٢ ١٠٣	٢ ٠٠٠	(١١)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
٢ ١٠٣	٢ ٠٠٠		إجمالي الإلتزامات غير المتداولة
			الإلتزامات المتداولة
٣٢٨ ٨٦٥	٣٢٨ ٨٦٥	(١٢)	مخصصات
٤ ٨٦٤ ١٣٨	٥ ٠٤٤ ٨٨٤	(٦)	مستحق إلى أطراف ذات علاقة
١٤٦ ١٥٢	٩٧ ٩١٥	(١٣)	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٥ ٣٣٩ ١٥٥	٥ ٤٧١ ٦٦٤		إجمالي الإلتزامات المتداولة
٥ ٣٤١ ٢٥٨	٥ ٤٧٣ ٦٦٤		إجمالي الإلتزامات
٥٨٦ ٦٣٢ ٧٥٢	٥٨٦ ٠٣٨ ٥١٣		إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.
- تقرير الفحص المحدود " مرفق ".

رئيس مجلس الإدارة
يوسف مدحت الفار



المدير المالي
محمد زكريا حسين

عن الثلاثة اشهر المنتهية في		عن الستة اشهر المنتهية في		إيضاح	
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠		
(٣١٠ ٥٠٣)	(٣٠٦ ٣٠٧)	(١ ٠٥٨ ٩٨٤)	(٧٢٥ ٨٨٢)	(١٤)	مصروفات عمومية وإدارية
(٢٢٨)	(٢٢٨)	(٤٥٧)	(٤٥٧)	(٣)	إهلاك اصول ثابتة
(١ ٩٨١)	(٢٧٣)	٦٨٢	(٤٠٩)		فروق تقييم عملات أجنبية
(٣١٢ ٧١٢)	(٣٠٦ ٨٠٨)	(١ ٠٥٨ ٧٥٩)	(٧٢٦ ٧٤٨)		صافي (خسائر) الفترة قبل الضريبة
					يضاف/(يخصم):
٥١	٥٢	١٠٣	١٠٣	(١١)	الضريبة المؤجلة
(٣١٢ ٦٦١)	(٣٠٦ ٧٥٦)	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	(٧٢٦ ٦٤٥)		صافي (خسائر) الفترة بعد الضريبة
(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٣)	(٠,٠٠٩)	(٠,٠٠٧)	(١٥)	نصيب السهم الاساسي في صافي (خسائر) الفترة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
يوسف مدحت الفار



المدير المالي
محمد زكريا حسين

عن الثلاثة اشهر المنتهية في		عن الستة اشهر المنتهية في		
٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	
(٣١٢ ٦٦١)	(٣٠٦ ٧٥٦)	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	(٧٢٦ ٦٤٥)	صافي (خسائر) الفترة بعد الضريبة
--	--	--	--	بنود الدخل الشامل الآخر
(٣١٢ ٦٦١)	(٣٠٦ ٧٥٦)	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	(٧٢٦ ٦٤٥)	إجمالي الدخل الشامل

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
يوسف مدحت الفار

المدير المالي
محمد زكريا حسين



شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
قائمة التغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

الإجمالي	صافي (خسائر) الفترة	أرباح مرحلة	إحتياطي عام أسهم الخزينة	إحتياطي قانوني	رأس المال المصدر و المدفوع	الرصيد في ٢٠٢٠/١/١
٥٨٢ ٧٥٣ ٦١٢	٤٥ ١١٤ ٣٤٣	(٣ ٧٤٤ ٥٨٧)	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٤ ٤٤٥ ٩٨٦	٥٣٠ ٩٣٧ ٨٧٠	المحول إلى (الخسائر) المرحلة
--	(٤٥ ١١٤ ٣٤٣)	٤٥ ١١٤ ٣٤٣	--	--	--	زيادة رأس المال
--	--	(٢٦ ٥٤٦ ٨٩٥)	--	--	٢٦ ٥٤٦ ٨٩٥	المحول إلى الإحتياطي القانوني
--	--	(٢ ٢٥٥ ٧١٨)	--	٢ ٢٥٥ ٧١٨	--	صافي (خسائر) الفترة
(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	--	--	--	--	الرصيد في ٢٠٢٠/١/٣٠
٥٨١ ٦٩٤ ٩٥٦	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	١٢ ٥٦٧ ١٤٣	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠١ ٧٠٤	٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥	
٥٨١ ٢٩١ ٤٩٤	(١ ٤٦٢ ١١٨)	١٢ ٥٦٧ ١٤٣	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠١ ٧٠٤	٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥	الرصيد في ٢٠٢١/١/١
--	١ ٤٦٢ ١١٨	(١ ٤٦٢ ١١٨)	--	--	--	المحول إلى الأرباح المرحلة
(٧٢٦ ٦٤٥)	(٧٢٦ ٦٤٥)	--	--	--	--	صافي (خسائر) الفترة
٥٨٠ ٥٦٤ ٨٤٩	(٧٢٦ ٦٤٥)	١١ ١٠٥ ٠٢٥	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٠١ ٧٠٤	٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥	الرصيد في ٢٠٢١/١/٣٠

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.

رئيس مجلس الإدارة
يوسف مدحت الفار



المدير المالي
محمد زكريا حسين

شركة ريكاب للاستثمارات المالية " شركة مساهمة مصرية "

قائمة التدفقات النقدية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١

(جميع المبالغ بالجنيه المصري)

عن الفترة المالية المنتهية في		إيضاح	
٢٠٢٠/٦/٣٠		٢٠٢١/٦/٣٠	
(١ ٠٥٨ ٧٥٩)		(٧٢٦ ٧٤٨)	
		صافى (خسائر) الفترة قبل الضريبة	
		يتم تسويته بما يلى :	
		إهلاك أصول ثابتة	
		المستخدم من المخصصات	
		فروق تقييم عملات أجنبية	
		التغير فى :	
		مدينون و أرصدة المدينة الاخرى	
		مستحق من أطراف ذات علاقة	
		أوراق قبض	
		مستحق إلى أطراف ذات العلاقة	
		دائنون و أرصدة دائنة أخرى	
		صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة فى) أنشطة التشغيل	
		اثر التغير فى سعر الصرف	
		التغير فى النقدية وما فى حكمها خلال الفترة	
		رصيد النقدية وما فى حكمها أول الفترة	
		رصيد النقدية وما فى حكمها آخر الفترة	
		- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية الدورية المستقلة وتقرأ معها.	

رئيس مجلس الإدارة
يوسف مدحت الفار

المدير المالي
محمد زكريا حسين

ريكاب للاستثمارات المالية

١. نبذة عن الشركة

١-١ نشأة الشركة

تأسست الشركة العربية للاستثمارات المالية (أيكو) " شركة مساهمة مصرية " في ١٧ مارس ١٩٩٧ طبقاً لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتم قيد الشركة بالسجل التجاري برقم ٣٠٥٧٨ بتاريخ ٧ مايو ١٩٩٧.

ويتمثل غرض الشركة في تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار مع مراعاة حكم المادة ١٢٧ من اللائحة التنفيذية، ويكون من حق الشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع شركات الأموال التي تزاول أعمال شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو الخارج.

وبتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٦ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تغيير اسم الشركة من الشركة العربية للاستثمارات المالية (أيكو) ليصبح شركة نعيم لإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٦.

وبتاريخ ١٥ أغسطس ٢٠٠٦ قامت شركة النعيم القابضة للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية) بالاستحواذ على عدد ٢٩٩٠.٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال الشركة بنسبة ٩٩,٦٧%.

بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ قامت شركة النعيم القابضة للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية) ببيع عدد ٣٠٨.٥٨٠ سهم ليصبح عدد الأسهم المستحوذ عليها من قبل الشركة القابضة ٤٢٠.٦٨١ سهم في أسهم رأس مال الشركة بنسبة ٨٩,٣٨%.

وبتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٠ قامت شركة النعيم القابضة للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية) ببيع عدد ٢٩٠٠ سهم لمساهمين جدد ليصبح عدد الأسهم المستحوذ عليها من قبل الشركة القابضة ٥٢٠.٦٧٨ سهم من أسهم رأس مال الشركة بنسبة ٨٩,٢٨%.

وبتاريخ ١١ يناير ٢٠١١ قامت شركة النعيم القابضة للاستثمارات (شركة مساهمة مصرية) بزيادة عدد أسهمها ليصبح ١٩٢.٥٥٥ سهم من الأرصدة الدائنة المستحقة لها بالشركة لتصبح نسبة المساهمة ٤٦,٣٠% وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١١.

وبتاريخ ١١ يناير ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية على تغيير اسم الشركة من شركة نعيم لإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار ليصبح شركة ريكاب القابضة وكذا تم إضافة غرض الاشتراك في تأسيس الشركات وزيادة رؤوس أموالها وتم التأشير بالسجل التجاري بتاريخ ١٢ أبريل ٢٠١١.

وبتاريخ ٥ ديسمبر ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تغيير إسم الشركة من شركة ريكاب القابضة إلى شركة ريكاب للاستثمارات المالية وتم التأشير بذلك في السجل التجاري بتاريخ ١٦ فبراير ٢٠١٢.

٢-١ مقر الشركة

مبنى القرية الذكية للاستثمار العقارى (١٦) B الكيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوى الجيزة.

٣-١ مدة الشركة

خمس وعشرون سنة تبدأ من ٧ مايو ١٩٩٧ الى ٦ مايو ٢٠٢٢، وتبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.

٤-١ الاعتماد

تم اعتماد القوائم المالية الدورية المستقلة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ١٠ أغسطس ٢٠٢١.

ريكاب للاستثمارات المالية

٢. أسس إعداد القوائم المالية

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

- أعدت القوائم المالية طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية والقوانين ذات العلاقة.
- تتطلب معايير المحاسبة المصرية الرجوع إلى المعايير الدولية للتقارير المالية عندما لا يكون هناك معيار محاسبة مصري أو متطلبات قانونية توضح كيفية معالجة أرصدة ومعاملات معينة.
- أصدرت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي القرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٧ إبريل لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية ومنها قرار إلغاء معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي واستبداله بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.
- ويتم تطبيق المعيار المصري على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد يناير ٢٠٢٠ ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء ٢٠١٩ في نفس التوقيت، واستثناء من ذلك يكون تاريخ التطبيق الأولى هو بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون التأجير التمويلي
- رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥- وتعديلاته- وصدر قانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ (أول يناير ٢٠١٨) وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع لقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وكذا العقود التي تخضع لقانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وكان سيتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري
- رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي".

- صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق معايير المحاسبة أرقام (٤٧) - الأدوات المالية و(٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

٣-٢ عملة التعامل والعرض

تم عرض القوائم المالية المستقلة بالجنيه المصري والذي يمثل عملة التعامل للشركة وجميع البيانات المالية المعروضة بالجنيه المصري.

٤-٢ استخدام التقديرات والإفتراضات

يتطلب إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية استخدام تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على قيم الأصول والالتزامات والإفصاح عن الأصول والالتزامات المحتملة في تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة، وكذا قد تؤثر على قيم الإيرادات والمصروفات خلال العام وعلى الرغم من أن تلك التقديرات والإفتراضات تعد في ضوء أفضل المعلومات المتاحة للإدارة حول الأحداث والمعاملات الجارية إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والإفتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في الفترة التي تم فيها مراجعة تلك التقديرات إذا كانت هذه الفروق تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة فقط أما إذا كانت تؤثر على الفترة التي تمت فيها المراجعة وعلى السنوات المستقبلية فعندئذ تدرج هذه الفروق في هذه السنة والسنوات المستقبلية.



٥-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مثيلة في تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصوره جوهريه - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة أو أى طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية الدورية المستقلة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٢ القوائم المالية المجمعة

يوجد لدى الشركة شركات تابعة وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٤٢ "القوائم المالية المجمعة" والمادة ١٨٨ من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تعد الشركة قوائم مالية مجمعة للمجموعة حيث يستوجب الأمر الرجوع إليها للحصول على تفهم للمركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمجموعة ككل.



شركة ركاب للاستثمارات المالية" شركة مساهمة مصرية"
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

٣ - أصول ثابتة

الإجمالي	تجهيزات وبيكرات	أجهزة كهربائية وتكييف	معدات مكاتب	حاسب الى	أثاث	
٢ ٩٥٥ ٨٨٣	٩١٣ ٦٥٦	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٨٥ ٢٦٠	التكلفة في ٢٠٢٠/١/١
٢ ٩٥٥ ٨٨٣	٩١٣ ٦٥٦	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٨٥ ٢٦٠	التكلفة في ٢٠٢٠/١/٢/٣١
(٩١٣ ٦٥٦)	(٩١٣ ٦٥٦)	--	--	--	--	الإستبعادات خلال الفترة
٢ ٠٤٢ ٢٢٧	--	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٨٥ ٢٦٠	التكلفة في ٢٠٢١/٦/٣٠
٢ ٩٤٥ ٦٢١	٩١٣ ٦٥٦	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٧٤ ٩٩٨	٢٠٢٠/١/١ في إهلاك
٩١٤	--	--	--	--	٩١٤	إهلاك العام
٢ ٩٤٦ ٥٣٥	٩١٣ ٦٥٦	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٧٥ ٩١٢	٢٠٢٠/١/٢/٣١ في إهلاك
٤٥٧	--	--	--	--	٤٥٧	إهلاك الفترة
(٩١٣ ٦٥٦)	(٩١٣ ٦٥٦)	--	--	--	--	مجمع إهلاك الإستبعادات خلال الفترة
٢ ٠٣٣ ٣٣٦	--	١٣٥ ٩١٧	١٧٥ ٠٤٥	١ ٢٤٦ ٠٠٥	٤٧٦ ٣٦٩	٢٠٢١/٦/٣٠ في إهلاك
٨ ٨٩١	--	--	--	--	٨ ٨٩١	صافي القيمة الدفترية في ٢٠٢١/٦/٣٠
٩ ٣٤٨	--	--	--	--	٩ ٣٤٨	٢٠٢٠/١/٢/٣١ في القيمة الدفترية في ٢٠٢٠/١/٢/٣١

ركاب للاستثمارات المالية

شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٤. استثمارات فى شركات تابعة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	نسبة المساهمة	
٣٠٠ ٩٤٧ ٥٧٦	٣٠٠ ٩٤٧ ٥٧٦	%٦٧,٦٥	شركة سفريكو للاستثمار العقاري
٢٩ ٤٨٠ ٠٠٠	٢٩ ٤٨٠ ٠٠٠	%٩٨	شركة النعيم للخدمات الإستشارية
٢٣٨ ٧٨٩ ٧٣٩	٢٣٨ ٧٨٩ ٧٣٩	%٩٩,٩٨	شركة النعيم للاستثمارات العقارية
٥٦٩ ٢١٧ ٣١٥	٥٦٩ ٢١٧ ٣١٥		

٥. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
--	٢١٥ ٣١١	مصرفات مقدمة
٥٣ ٩٥٠	٥٣ ٩٥٠	تأمينات لدى الغير
٦ ٤٠٩	٦ ٤٠٩	أرصدة مدينة أخرى
٦٠ ٣٥٩	٢٧٥ ٦٧٠	

٦. مستحق من / إلى أطراف ذات علاقة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٧٠ ٠٧٧	٦٩ ١١٠	أ - مستحق من أطراف ذات علاقة
١٧ ١٤٣ ٦١١	١٦ ٢٣٧ ٠٩٦	شركة النعيم القابضة للاستثمارات
١٧ ٢١٣ ٦٨٨	١٦ ٣٠٦ ٢٠٦	شركة النعيم للخدمات الاستشارية
١ ٤٦٦ ٨٤٦	١ ٤٦٦ ٨٤٦	ب - مستحق الى أطراف ذات علاقة
٣ ٣٩٧ ٢٩٢	٣ ٥٧٨ ٠٣٨	شركة نعيم ديفلوبيمنت بروجكتس ليمنتد
٤ ٨٦٤ ١٣٨	٥ ٠٤٤ ٨٨٤	شركة النعيم للاستثمارات العقارية

٧. النقدية وما فى حكمها

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	
٥ ٣٧٩	٢٧ ٤٢٠	نقدية بالصندوق
١٤ ٣٢٦	٩١ ١٤٤	حسابات جارية بالبنوك - عملة محلية
١٠٧ ٣٣٧	١٠٦ ٨٦٧	حسابات جارية بالبنوك - عملة أجنبية
١٢٧ ٠٤٢	٢٢٥ ٤٣١	

٨. رأس المال

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ وقدره ١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري , وبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ وقدره ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٠٦ وافقت الجمعية العامة غير العادية على زيادة رأس مال الشركة المرخص به ليصبح ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ليصبح ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري تحويلاً من أرباح عام ٢٠٠٥ موزعاً على عدد ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم قيمة كل سهم ١٠ جنيه مصري.



شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

بتاريخ ١١ يناير ٢٠١١ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على تخفيض رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بمبلغ ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري من (الخسائر المتراكمة) وزيادة رأس مال الشركة المرخص به ليصبح ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وزيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ليصبح ٥٤٥ ٩٣٧ ٨٧٠ جنيه مصري تحويلًا من حساب الأرصدة الدائنة للمساهمين وتخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيه مصري للسهم إلى ٥ جنيه مصري للسهم موزعاً على عدد ١٠٩ ١٨٧ ٥٧٤ سهم قيمة كل سهم ٥ جنيه مصري وبتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٦ بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة تم اعدام ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمتها الاسمية من أسهم الخزينة ليصبح رأس مال الشركة المصدر والمدفوع ٥٣٠ ٩٣٧ ٨٧٠ جنيه مصري، موزعاً على عدد ١٠٦ ١٨٧ ٥٧٤ سهم.

بتاريخ ١٥ ابريل ٢٠٢٠ وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة علي زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٥٣٠ ٩٣٧ ٨٧٠ جنيه مصري الي ٥٧٤ ٤٨٤ ٧٦٥ جنيه مصري بزيادة قدرها ٨٩٥ ٥٤٦ ٢٦ جنيه مصري موزعة علي ٣٠٩ ٣٧٩ سهم بقيمة اسمية للسهم ٥ جنيه مصري وذلك بتوزيع ٢٥ قرش في صورة اسهم مجانية بواقع سهم لكل عشرون سهم من الاسهم المصدرة وتم التأشير فى السجل التجارى بتاريخ ٣ يونيو ٢٠٢٠، وفيما يلي هيكل المساهمين :

المساهم	نسبة المساهمة %	عدد الاسهم	القيمة بالجنيه
شركة النعيم القابضة للإستثمارات (ش. م. م)	٤٨	٥٣ ٠٨٢ ٩٥٢	٢٦٥ ٤١٤ ٧٦٠
يوسف محمد مدحت يوسف الفار	٢١	٢٣ ٧٤٦ ٧١٢	١١٨ ٧٣٣ ٥٦٠
ALNEEM FOR REAL ESTATE INVESTMENT MANAGEMENT	١٠	١١ ٥١٥ ١٨٠	٥٧ ٥٧٥ ٩٠٠
مساهمون آخرون	٢١	٢٣ ١٥٢ ١٠٩	١١٥ ٧٦٠ ٥٤٥
	١٠٠	١١١ ٤٩٦ ٩٥٣	٥٥٧ ٤٨٤ ٧٦٥

٩. احتياطي عام أسهم الخزينة

وفقاً لمحضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٥ قرر المجلس شراء نسبة ٢,٧٥% من أسهم الشركة وقد تم شراء عدد ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم خلال عام ٢٠١٥ بمبلغ ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وبتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١٦ بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية للشركة تم اعدام ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمتها الاسمية والتي بلغ تكلفته اقتنائها ٩ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري وقد تم ادرج الفرق بين القيمة الاسمية وتكلفة اقتناء هذه الاسهم ضمن احتياطي عام أسهم الخزينة بحقوق الملكية وقيمتها ٦ ٠٠٠ ٠٠٠ جنيه مصري.

١٠. أرباح مرحلة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	رصيد أول الفترة / العام
(٣ ٧٤٤ ٥٨٧)	١٢ ٥٦٧ ١٤٣	المحول الى الارباح المرحلة
٤٥ ١١٤ ٣٤٣	(١ ٤٦٢ ١١٨)	المحول إلى الاحتياطي القانوني
(٢ ٢٥٥ ٧١٨)	--	المستخدم في زيادة رأس المال
(٢٦ ٥٤٦ ٨٩٥)	--	
١٢ ٥٦٧ ١٤٣	١١ ١٠٥ ٠٢٥	



١١. التزامات ضريبية مؤجلة

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	أصول	(التزامات)	أصول	(التزامات)
(٢ ١٠٣)	--	--	(٢ ٠٠٠)	--	(٢ ٠٠٠)
(٢ ١٠٣)	--	--	(٢ ٠٠٠)	--	(٢ ٠٠٠)
(٢ ١٠٣)	--	--	(٢ ٠٠٠)	--	(٢ ٠٠٠)

الأصول الثابتة
إجمالي الضريبة التي تنشأ عنها (التزام)
صافي الضريبة التي تنشأ عنها (التزام)

١٢. مخصصات

٢٠٢١/٦/٣٠	المكون خلال الفترة	٢٠٢١/١/١
٣٢٨ ٨٦٥	--	٣٢٨ ٨٦٥
٣٢٨ ٨٦٥	--	٣٢٨ ٨٦٥

مخصص مطالبات محتملة

١٣. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢١/٦/٣٠	مصرفات مستحقة
٤٠ ٨٠٩	٣٢ ١٦٦	مصلحة الضرائب - كسب العمل
٣٤ ١٧٣	٧ ٥٠٣	مصلحة الضرائب - خصم وإضافة
٣١	٤٧٤	الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية
١٨ ١٥٥	٤ ٧٩٦	المساهمة التكافلية
٨	--	أرصدة دائنة أخرى
٥٢ ٩٧٦	٥٢ ٩٧٦	
١٤٦ ١٥٢	٩٧ ٩١٥	

١٤. مصروفات عمومية وإدارية

عن الستة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة المالية المنتهية في	عن الستة أشهر المنتهية في	عن الثلاثة المالية المنتهية في	
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠	
٢٢٢ ٠١٠	١٩٠ ٠٥٤	١١١ ٠٠٥	٨٩ ١٤٠	اجور ومرتببات
٢٦٤ ٢٤٥	٦٠٤ ٣٢٨	١١٦ ٩٩٧	١٢٥ ٨٨٤	رسوم حكومية
٨٤ ٥٠٠	٦٣ ٠٠٠	٤٢ ٥٠٠	٤٢ ٠٠٠	بدلات حضور اعضاء مجلس الإدارة ولجان المراجعة
٢٨ ٧٣٠	٢٦ ٩٣٧	١٤ ٣٦٥	(١٩ ٢٣١)	اتعاب مهنية
١٢٦ ٣٩٧	١٧٤ ٦٦٥	٢١ ٤٤٠	٧٢ ٧١٠	مصاريف اخرى
٧٢٥ ٨٨٢	١ ٠٥٨ ٩٨٤	٣٠٦ ٣٠٧	٣١٠ ٥٠٣	

ريكاب للاستثمارات المالية

١٥. نصيب السهم الأساسي في (خسائر) الفترة

عن السنة اشهر المنتهيه في			
٢٠٢١/٦/٣٠	٢٠٢٠/٦/٣٠		
(٧٢٦ ٦٤٥)	(١ ٠٥٨ ٦٥٦)	صافي (خسائر) الفترة	
١١١ ٤٩٦ ٩٥٣	١١١ ٤٩٦ ٩٥٣	المتوسط المرجح لعدد الاسهم	
(٠,٠٠٧)	(٠,٠٠٩)		

١٦. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل الشركة مع الاطراف ذات العلاقة على نفس القواعد والسياسات واللوائح المطبقة بالشركة وتتمثل المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة في المعاملات مع الشركات الشقيقة والتابعة والمساهمون واعضاء الادارة العليا للشركة ويتم اعتماد هذه المعاملات مع إدارة الشركة وتوجد معاملات مع الاطراف ذات العلاقة مدرجة بقائمة الأرباح أو الخسائر، تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يلي :

١-١٦ مستحق من أطراف ذات علاقة

العلاقة	أرصدة مستحقة	
نعيم القابضة للاستثمارات	٦٩ ١١٠	الشركة القابضة
النعيم للخدمات الاستشارية	١٦ ٢٣٧ ٠٩٦	شركة تابعة

٢-١٦ مستحق الى أطراف ذات علاقة

العلاقة	مدفوعات بالإئابة	
النعيم للاستثمارات العقارية	٣ ٥٧٨ ٠٣٨	شركة تابعة
نعيم ديفلوبمنت	١ ٤٦٦ ٨٤٦	شركة تابعة
نعيم للوساطة	--	سيطرة مشتركة بواسطة الشركة الام

١٧. المخاطر المالية

تتعرض الشركة نتيجة الأنشطة التي تزاو لها إلي مخاطر مالية متنوعة، بما في ذلك مخاطر السوق (يتضمن مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر القيمة العادلة لأسعار الفائدة ومخاطر الأسعار) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

١-١٧ خطر السوق

أ- خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملات الأجنبية في التغيرات في أسعار العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية. وقد تم تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بالعملات الأجنبية طبقاً للسياسة المحاسبية الواردة المطبقة.

ب- خطر معدلات الفائدة

تتأثر التدفقات النقدية للشركة بالتغيرات في المعدلات السوقية للفائدة. وللتقليل من مخاطر معدلات الفائدة تحتفظ الشركة بودائعها لدى البنوك لأجل قصيرة تجدد شهرياً ويتم التفاوض في تاريخ إعادة التسعير بالرجوع لأسعار الفائدة المعلنة من قبل البنك المركزي أو الليبور.

ج- خطر الأسعار

تتعرض الشركة لخطر أسعار السوق الخاصة بأدوات حقوق الملكية وطبقاً للسياسة الاستثمارية للشركة يتم إتباع الإجراءات التالية مما يؤدي إلى خفض أثر ذلك الخطر.

- إجراء الدراسات اللازمة قبل اتخاذ قرار الشراء بما يضمن الاستثمار في أوراق مالية لشركات تتصف بقدرتها على النمو.
- تنويع الاستثمارات في القطاعات المختلفة.
- إجراء الدراسات المستمرة اللازمة لمتابعة إستثمارات الشركة وتطورها.

١٧-٢ خطر الائتمان

تتعامل الشركة فقط مع المؤسسات المالية التي تتمتع بملاءة إئتمانية عالية مما يحد من خطر الائتمان.

١٧-٣ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في العوامل التي قد تؤثر على قدرة الشركة على سداد جزء أو كل من التزاماتها، وطبقاً لسياسة الشركة يتم الاحتفاظ بالسيولة المناسبة لمواجهة التزامات الشركة الجارية مما يؤدي إلى تخفيض ذلك الخطر للحد الأدنى.

١٧-٤ مخاطر رأس المال

إن هدف إدارة الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على قدرة الشركة على الإستمرار بما يحقق عائد للمساهمين وتقديم منافع للأطراف الأخرى التي تستخدم القوائم المالية. كما تهدف إدارة الشركة للتوفير والحفاظ على أفضل هيكل لرأس المال مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف رأس المال.

١٧-٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

طبقاً لأسس التقييم المتبعة في تقييم أصول والتزامات الشركة والواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فإن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهرياً عن قيمتها الدفترية في تاريخ المركز المالي.

١٧-٦ عقود تغطية المخاطر

يتم إثبات عقود تغطية المخاطر بالقيمة العادلة في تاريخ التعاقد، ويتم إعادة تقييم تلك العقود في نهاية كل فترة مالية بالقيمة العادلة ويتم إثبات فروق التقييم الناتجة طبقاً للسياسة المحاسبية لمشتقات الأدوات المالية.

١٨. أهداف وإساليب إدارة رأس المال

تهدف الشركة لتحقيق أقصى عائد على رأس مالها وذلك من خلال إدارة رأس المال طبقاً للأنشطة الاستثمارية المرتبطة بنشاط الشركة من خلال إدارة فنية لديها الخبرة الكافية لإدارة رأس المال وتحقيق العائد المطلوب. تمويل رأس مال الشركة يتم من خلال حقوق الملكية للمساهمين، يكون الاقتراض من المؤسسات المالية في اضيق الحدود.



١٩. الموقف الضريبي

أ - ضرائب شركات الأموال

السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٤

تم فحص الضرائب عن السنوات منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠٠٤ وتم تسوية الفروق الضريبية عن سنوات الفحص ولا توجد أي منازعات في هذا الشأن.

السنوات من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩

تم اعتماد إقرارات الشركة طبقاً للقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٢

تم فحص الشركة تقديرياً وجارى اعاده الفحص.

السنوات من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٤

تم فحص الشركة وجارى اعاده الفحص.

السنوات من ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٠

يتم تقديم الاقرارات الضريبية وتوريد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي.

ب - ضرائب كسب العمل

السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠١٢

تم فحص إقرارات كسب العمل منذ بداية النشاط وحتى عام ٢٠١٢ وتم تسوية الفروق الضريبية عن سنوات الفحص ولا توجد أي منازعات في هذا الشأن.

السنة من ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٠

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات ويتم توريد الضريبة المستحقة من واقع الإقرار الضريبي.

ج - ضرائب الدمغة

السنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦

تم فحص سجلات الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم تسوية الفروق الضريبية عن سنوات الفحص ولا توجد أي منازعات في هذا الشأن.

السنة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات والشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٨٠ وتوريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

د - الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة

السنوات من ٢٠١٢/٢٠١٦

تم فحص سجلات الشركة من ١ يناير ٢٠١٢ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وتم تسوية الفروق الضريبية عن سنوات الفحص ولا توجد أي منازعات في هذا الشأن.

السنوات من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠

لم يتم فحص دفاتر الشركة عن تلك السنوات والشركة ملتزمة باحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن نظام الخصم والتحويل تحت حساب الضريبة.



شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
أهم السياسات المحاسبية المطبقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠. أهم السياسات المحاسبية المطبقة

تقوم الشركة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية بثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة.

٢٠-١ أسس إعداد القوائم المالية

٢٠-١-١ ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك الشركة حساباتها بالجنيه المصري، ويتم إثبات المعاملات بالعملة الأجنبية بالدفاتر على أساس السعر السائد للعملة الأجنبية وقت إثبات المعاملة، وفي نهاية كل فترة مالية يتم ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأجنبية باستخدام سعر الأقفال، ويتم ترجمة البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيمة العادلة ويتم ترجمة البنود ذات الطبيعة الغير نقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة.

٢٠-٢ الأصول الثابتة والإهلاك

٢٠-٢-١ الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بالأصول الثابتة بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال. وإذا كانت المكونات الجوهرية لبند من بنود الأصول الثابتة لها أعمار إنتاجية مختلفة، فإنه يتم المحاسبة عنها كبنود مستقلة (مكونات رئيسية) ضمن تلك الأصول الثابتة. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الأصول الثابتة بالأرباح أو الخسائر.

٢٠-٢-٢ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم رسملة النفقات اللاحقة على الاقتناء على الأصل فقط إذا كان من المتوقع أن ينشأ عنها تدفق منفعة اقتصادية مستقبلية للشركة.

٢٠-٢-٣ الإهلاك

يتم إهلاك قيمة الأصل الثابت القابلة للإهلاك - والتي تتمثل في تكلفة الأصل مخصوماً منها قيمته التخريدية - وفقاً (لطريقه القسط الثابت) وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، ويتم تحميل الإهلاك على الأرباح أو الخسائر. لا يتم إهلاك الأراضي. وفيما يلي بياناً معدلات الإهلاك المقدرة للفترة الحالية والعام المقارن:

البيان	المعدل %
أثاث	٦%
حاسب آلي	٢٥%
معدات مكاتب	١٠%
أجهزة كهربائية وتكييف	١٠%
تجهيزات وديكورات	١٠%

- إهلاك التحسينات في أماكن مستأجرة على مدار مدة العقد أو العمر الإنتاجي لها أيهما أقل.
- يتم مراجعة طريقة الإهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم التخريدية للأصول الثابتة في نهاية كل فترة مالية ويتم تعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.



٤-٢-٢٠ إعادة تبويب الاستثمار العقاري

يتم إعادة تبويب العقارات التي يتم تغيير استخدامها من عقارات مشغولة بمعرفة المالك إلى استثمارات عقارية من بند أصول ثابتة إلى بند استثمارات عقارية.

٥-٢-٢٠ المشروعات تحت التنفيذ

يتم الاعتراف بالمشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. تتضمن التكلفة كافة النفقات المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتني من أجله. يتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى الأصول الثابتة عندما يتم الإنهاء منها وتكون متاحة للاستخدام.

٦-٢-٢٠ الأصول غير الملموسة

يتم إثبات الأصول غير الملموسة بتكلفة الاقتناء مخصصاً منها مجمع الاستهلاك وأي خسائر اضمحلال في قيمتها ويتم إستهلاك الأصول غير الملموسة بطريقة القسط الثابت ويتم تحميلها على قائمة الدخل وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر.

٣-٢٠ الاستثمارات

١-٣-٢٠ الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يتم تصنيف الاستثمارات على أنها استثمارات مقيمة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا تم إقتنائها بغرض المتاجرة أو إذا كانت الشركة تدير تلك الاستثمارات وتتخذ قرارات بيعها وشرائها بناءً على قيمتها العادلة. يتم إثبات التكاليف المتعلقة باقتناء تلك الاستثمارات في قائمة الدخل. تقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وتثبت فروق التغيير في قيمتها في قائمة الدخل تحت بند "صافي التغير في القيمة السوقية للاستثمارات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر".

٢-٣-٢٠ استثمارات مالية مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن بنود الدخل الشامل مباشرة فيما عدا خسائر الإضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الإعتراف بها في قائمة الدخل، وفي حالة إستبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم تقييمها بالرجوع إلى أحد أساليب التقييم المقبولة ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى. وإذا لم تتمكن الشركة من تقدير القيمة العادلة فيتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة.

٣-٣-٢٠ استثمارات مالية في شركات تابعة

يتم إثبات الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة مخصصاً منها أي خسائر إضمحلال في قيمتها هذا وتقوم الشركة بتقييم الاستثمارات الخاصة بها في تاريخ المركز المالي، وفي حالة إضمحلال القيمة القابلة للإسترداد للإستثمار عن قيمته الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية لهذا الإستثمار بقيمة خسائر الإضمحلال وتحميله على قائمة الدخل.



٤-٣-٢٠ إستثمارات عقارية

- تتمثل الاستثمارات العقارية في العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجار أو ارتفاع في قيمتها أو كليهما. ويتم قياس الاستثمارات العقارية أولاً بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة مخصوماً منها مجمع الإهلاك وخسائر الاضمحلال المجمعة، ويتم تسجيل مصروف الإهلاك وخسائر الاضمحلال بالأرباح أو الخسائر.
- يتم إهلاك الاستثمار العقاري وفقاً (لطريقه القسط الثابت) وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل بند من بنود الاستثمار العقاري، ولا يتم إهلاك الأراضي.
- يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد الاستثمار العقاري (يتم حسابها بالفرق بين صافي متحصلات التصرف في العقار وصافي القيمة الدفترية له) بالأرباح أو الخسائر.

٤-٢٠ أصول محتفظ بها بغرض البيع

- يتم تبويب الأصول غير المتداولة أو المجموعة الجاري التخلص منها التي تتضمن أصول والتزامات محتفظ بها بغرض البيع، إذا كان مرجحاً بدرجة عالية أن يتم استرداد قيمتها الدفترية بشكل أساسي من خلال البيع وليس من الاستمرار في استخدامها.
- يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال عند التبويب الأولى للأصول المحتفظ بها بغرض البيع أو لغرض التوزيع وكذلك الأرباح أو الخسائر اللاحقة والخاصة بإعادة القياس بالأرباح أو الخسائر. عند التبويب كأصول محتفظ بها بغرض البيع لا يتم إجراء إهلاك أو استهلاك للأصول الثابتة والأصول غير الملموسة ويتم التوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية للاستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية.

٥-٢٠ الأدوات المالية

السياسات المطبقة في ١ يناير ٢٠٢١

١-٥-٢٠ الاعتراف والقياس الأولي

تقوم الشركة بالاعتراف الأولى بالمدينين التجاريين وأدوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أولاً في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفاً في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

يتم قياس الأصل المالي (ما لم يكن المدينين التجاريين بدون مكون تمويل مهم) أو الالتزام المالي مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملات التي تنسب مباشرة إلى حيازتها أو إصدارها لبند ليس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس العملاء الذين ليس لديهم عنصر تمويل مهم مبدئياً بسعر المعاملة.

٢-٥-٢٠ التبويب والقياس اللاحق

الأصول المالية

- عند الاعتراف الأولي يتم تبويب الأصل المالي على أنه مقياس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كاستثمارات في أدوات الدين واستثمارات في أدوات حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الأولى بها إلا إذا قامت الشركة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الأصول المالية، وفي هذه الحالة يتم إعادة تبويب جميع الأصول المالية المتأثرة في اليوم الأول من فترة إعداد التقارير المالية الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال.

ريكاب للاستثمارات المالية

- يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر :
- في حالة إذا كان سيتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحقيق تدفقات نقدية تعاقدية؛
- في حالة أنه ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد.
- يتم تبويب الاستثمار في أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يتم تحديده على أنه مقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :
- يكون الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية كليهما.
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تمثل فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.
- عند الاعتراف الأولي باستثمار في أدوات حقوق الملكية غير محتفظ بها لغرض المتاجرة يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار لا رجعه فيه بأن تعرض ضمن الدخل الشامل الآخر، التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للإستثمار، يتم إجراء هذا الاختيار لكل أداة على حده.
- الأصول المالية التي لم يتم تبويبها على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تبويبها على أنها مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وهذا يتضمن كل مشتقات الأصول المالية.
- عند الاعتراف الأولي فإنه يمكن للمجموعة، أن تخصص بشكل غير قابل للإلغاء- أصلاً مالياً يستوفي المتطلبات التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان القيام بذلك يزيل أو يقلص بشكل جوهري - عدم الثبات في القياس أو الاعتراف (يشار إليه -أحياناً على أنه "عدم اتساق محاسبي") والذي قد ينشأ خلاف ذلك.

٣-٥-٢٠ الأصول المالية - تقييم نموذج الأعمال

- تقوم الشركة بإجراء تقييم لهدف نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بأصل مالي على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس بشكل أفضل الطريقة التي يتم بها إدارة الأعمال ويتم تقديم المعلومات للإدارة. تتضمن المعلومات التي تم النظر فيها ما يلي:
- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتشغيل تلك السياسات عملياً، يشمل ذلك ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية، والحفاظ على ملف تعريف معدل فائدة معين، ومطابقة مدة الأصول المالية مع مدة أي التزامات ذات صلة أو التدفقات النقدية المتوقعة أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول؛
 - كيفية تقييم أداء المحفظة وإبلاغ إدارة الشركة بها؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج العمل) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
 - كيفية تعويض مديري الأعمال - على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة.
 - تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصول المالية في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات بشأن نشاط المبيعات في المستقبل.
 - إن تحويلات الأصول المالية إلى أطراف ثالثة في معاملات غير مؤهلة للإستبعاد لا تعتبر مبيعات لهذا الغرض، بما يتفق مع اعتراف الشركة المستمر بالأصول.
 - يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو المدارة والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

٢٠-٥-٤ الأصول المالية - تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة

- لأغراض هذا التقييم يكون المبلغ الأصلي هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي وتكون الفائدة هي مقابل القيمة الزمنية للنقود، ومقابل المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومقابل مخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (خطر السيولة والتكاليف الإدارية)، بالإضافة إلى هامش الربح.
- عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات أصل وفائدة، تأخذ الشركة في إعتبارها الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدى يمكن أن يغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تلبي هذا الشرط عند إجراء هذا التقييم، تأخذ الشركة في إعتبارها :

- الأحداث المحتملة التي من شأنها تغيير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية؛
- الشروط التي قد تعدل معدل القسائم التعاقدية، بما في ذلك ميزات المعدل المتغير؛
- ميزات الدفع المسبق والإضافات؛ و
- الشروط التي تقصر مطالبة الشركة بالتدفقات النقدية من الأصول المحددة (على سبيل المثال، ميزات غير قابلة للاستعادة)
- تتماشى ميزة السداد المبكر مع مدفوعات الأصل والفائدة فقط إذا كان مبلغ الدفع المسبق يمثل بشكل جوهري المبالغ غير المدفوعة من الأصل والفائدة على المبلغ الأصلي المستحق، والذي قد يشمل تعويضا معقولا عن الإنهاء المبكر للعقد. بالإضافة إلى ذلك بالنسبة، للأصول المالية التي يتم الحصول عليها بخصم أو علاوة إصدار على القيمة الاسمية التعاقدية، وهي ميزة تسمح أو تتطلب السداد المبكر بمبلغ يمثل بشكل جوهري المبلغ التعاقدى بالإضافة إلى الفائدة التعاقدية المستحقة (ولكن غير المدفوعة) (والتي قد تتضمن أيضا تعويضا معقولا للإنهاء المبكر) يتم التعامل معها على أنها تتوافق مع هذا المعيار إذا كانت القيمة العادلة لميزة السداد المبكر غير مؤثرة عند الاعتراف الأولي.

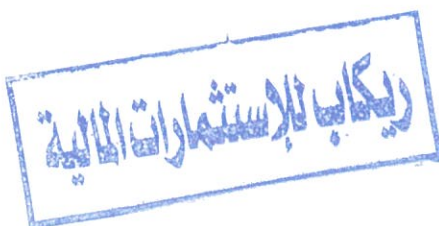
٢٠-٥-٥ الأصول المالية - القياس اللاحق والأرباح والخسائر

الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

- تقاس الأصول المالية لاحقا بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح ضمن الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالتكلفة المستهلكة لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، التكلفة المستهلكة يتم تخفيضها بخسائر الاضمحلال. إيرادات الفوائد، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الإستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.



أدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل شامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- إيرادات الفوائد يتم احتسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، أرباح وخسائر فروق العملة والاضمحلال يتم الاعتراف بهم ضمن الأرباح والخسائر صافي الأرباح والخسائر الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل. عند الاستبعاد، مجمع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل يتم إعادة تبويبه ليصبح ضمن الأرباح والخسائر.

استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لاحقا بالقيمة العادلة.
- توزيعات الأرباح يتم الاعتراف بها كإيراد ضمن الأرباح والخسائر مالم تكن توزيعات الأرباح تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار.
- صافي الأرباح والخسائر الأخرى التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تبويبها على الإطلاق ضمن الأرباح أو الخسائر.

٦-٥-٢٠ الإلتزامات المالية - التبويب والقياس اللاحق والأرباح والخسائر

- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تبويب الإلتزامات المالية على أنها مقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا تم تبويبها على أنها محتفظ بها لأغراض المتاجرة أو كانت ضمن المشتقات المالية أو تم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي.
- يتم قياس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بصافي الأرباح والخسائر بما في ذلك مصروف الفوائد ضمن الأرباح والخسائر. الإلتزامات المالية الأخرى يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ويتم الاعتراف بمصروف الفوائد وأرباح وخسائر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية ضمن الأرباح والخسائر، وبالنسبة للأرباح والخسائر الناتجة عن الاستبعاد تسجل ضمن الأرباح والخسائر.

٧-٥-٢٠ الاستبعاد

الأصول المالية

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عند إنقضاء الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو تقوم بتحويل الحقوق التعاقدية لإستلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يكون قد تم فيها تحويل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو التي لا تقوم فيها الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومنافع الملكية ولا تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.

تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزها المالي، ولكنها تحتفظ بكافة مخاطر ومنافع الأصول المحولة في هذه الحالة لا يتم استبعاد الأصول المحولة.

التزامات مالية

يتم إستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم سداد الإلتزامات التعاقدية أو الغائها أو انقضاء مدتها. تقوم الشركة أيضاً باستبعاد الإلتزامات المالية عندما يتم تعديل شروطها والتدفقات النقدية للإلتزامات المعدلة تختلف اختلافا جوهريا، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالإلتزامات المالية الجديدة على أساس الشروط المعدلة بالقيمة العادلة.

عند إستبعاد الإلتزامات المالية فإن الفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المدفوع (بما في ذلك أي أصول غير نقدية تم تحويلها أو التزامات مقترضة) يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح والخسائر.

٨-٥-٢٠ مقاصة الأدوات المالية

- تتم مقاصة الأصول والالتزامات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي عندما
- يكون للمجموعة حق الزامي قانوني في تسوية المبالغ المثبتة، وعندما يكون لدى الشركة نية في تسوية الأصول مع الالتزامات على أساس الصافي أو بيع الأصول وسداد الالتزامات في آن واحد.

٩-٥-٢٠ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

- تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر أسعار الفائدة. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد المضيف والمحاسبة عنها منفصلة إذا لم يكن العقد المضيف أصلا ماليا وفي حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أوليا بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر. بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.
- تحدد الشركة مشتقات معينة كأدوات تغطية للتغطية من الاختلاف في التدفقات النقدية المرتبطة بمعاملات توقعات محتملة للغاية ناشئة عن التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومشتقات معينة والالتزامات مالية غير مشتقة كتغطية لمخاطر صرف العملات الأجنبية على صافي الاستثمار في عملية أجنبية. عند بدء علاقات التحوط المعينة، توثق الشركة هدف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. توثق الشركة أيضا العلاقة الاقتصادية بين بند التغطية وأداة التغطية، بما في ذلك ما إذا كان من المتوقع أن تعوض التغيرات في التدفقات النقدية لبند التغطية وأداة التغطية بعضها البعض.

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

- عندما يتم تحديد مشتق كإداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية، يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. يقتصر الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المعترف بها في الدخل الشامل الآخر على التغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المغطى، والذي يتم تحديده على أساس القيمة الحالية، منذ بداية التغطية. الجزء الغير فعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتق يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر. تحدد الشركة فقط التغير في القيمة العادلة للعنصر الفوري لعقود الصرف الأجلة كأداة تغطية في علاقات تغطية التدفقات النقدية. يتم احتساب التغير في القيمة العادلة للعنصر الأجل لعقود الصرف الأجلة (النقاط الأجلة) بشكل منفصل كتكلفة تغطية ومعترف بها في احتياطي تكاليف التغطية ضمن حقوق الملكية.
- عندما ينتج عن المعاملة المستقبلية المغطاه لاحقا الاعتراف بأصل غير مالي مثل المخزون، يتم تبويب المبلغ المجمع في احتياطي تغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة في التكلفة الأولية للبند غير المالي عند الاعتراف به.
- لكل المعاملات المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تبويب المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي واحتياطي تكلفة التغطية الى الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي خلالها تؤثر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الربح والخسارة.
- إذا أصبحت التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية أو تم بيع أو انتهى أجل أو نسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف عن محاسبة التغطية بأثر مستقبلي، عندما يتم إيقاف محاسبة تغطية التدفقات النقدية فإن المبلغ المكون من احتياطي تغطية التدفق النقدي يظل في حقوق الملكية حتى، على سبيل التغطية من معاملة تؤدي إلى الاعتراف ببند غير مالي، يتم تضمينه في التكلفة عند الاعتراف الأولى أو فيما يتعلق بتغطيات التدفقات النقدية الأخرى، يتم إعادة تصنيفها إلى الربح أو الخسارة في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المغطاه على الربح أو الخسارة.
- إذا لم يعد من المتوقع حدوث التدفقات النقدية المستقبلية المغطاه، يتم إعادة تصنيف المبالغ المكونة في احتياطي التغطية واحتياطي تكلفة التغطية مباشرة إلى الربح أو الخسارة.

شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع أهم السياسات المحاسبية المطبقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

تغطيات صافي الاستثمار في نشاط أجنبي

عندما يتم تصنيف أداة مشتقة أو التزام مالي غير مشتق كأداة تغطية في تغطية لصافي استثمار في عملية أجنبية، فإن الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأداة التغطية المشتقة أو غير المشتقة وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية غير المشتقة من أداة التغطية يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في احتياطي الترجمة ضمن حقوق الملكية. يجب الإقرار بالجزء غير الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لأرباح وخسائر المشتقات أو العملات الأجنبية المشتقة من غير المشتقات مباشرة في الربح أو الخسارة، يتم إعادة تصنيف المبلغ المعترف به في الدخل الشامل الآخر إلى الربح أو الخسارة كتسوية إعادة تصنيف عند استبعاد العمليات الأجنبية.

السياسات المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

تقوم الشركة بتبويب الأصول المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: أصول مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، قروض ومديونيات، وأصول مالية متاحة للبيع.

تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية غير المشتقة بين الفئات التالية: التزامات مالية مبنية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وفئة التزامات مالية أخرى.

٢٠-١٠-٥ الأصول المالية والالتزامات المالية غير المشتقة - الاعتراف والاستبعاد

تقوم الشركة بالاعتراف الأولي بالقروض والمديونيات وادوات الدين المصدرة في تاريخ نشأتها، جميع الأصول المالية والالتزامات المالية الأخرى يتم الاعتراف بهم أوليا في تاريخ المعاملة عندما تصبح الشركة طرفا في الاحكام التعاقدية للأداة المالية.

تقوم الشركة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي، أو قامت بتحويل الحق التعاقدية لاستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي في معاملة تم فيها تحويل كل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بصورة جوهرية. أو إذا لم تقم الشركة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بكل مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي ولم تحتفظ الشركة بالسيطرة على الأصل المحول، على أن تعترف فقط كاصل أو التزام بالناتج عن الحقوق أو الالتزامات الناشئة أو المحتفظ بها عند التحويل.

تستبعد الشركة الالتزام المالي عندما ينتهي اما بالتخلص منه او الغائه او انتهاء مدته الواردة بالعقد.

يتم عمل مقاصة بين أصل مالي والتزام مالي وعرض صافي المقاصة في الميزانية عندما، فقط عندما تمتلك الشركة حاليا الحق القانوني القابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها ولديها النية اما لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو الاعتراف بالأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٢٠-١١-٥ الأصول المالية غير المشتقة - القياس

٢٠-١١-٥-١ الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تبويب الأصل المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كأصل محتفظ به لأغراض المتاجرة أو تم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها. تقاس الأصول المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه اي عوائد أو توزيعات أرباح أسهم في الأرباح أو الخسائر.

٢٠-٥-١١-٢ الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي. بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢٠-٥-١١-٣ القروض والمديونيات

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي بعد الاعتراف الأولى، يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية،

٢٠-٥-١١-٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم قياس هذه الأصول عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الأصل المالي، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بخلاف خسائر الأضرار واثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية الأدوات الدين ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتجمع في الاحتياطي القيمة العادلة، وعند استبعاد هذه الأصول يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر اثباتها إلى الأرباح أو الخسائر.

٢٠-٥-١٢ الإلتزامات المالية غير المشتقة - القياس

يتم تبويب الإلتزام المالي كمقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا تم تبويبه كإلتزام محتفظ به الأغراض المتاجرة أو ثم تبويبه عند الاعتراف الأولي ليقاس بالقيم العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكلفة المعاملة المرتبطة مباشرة باقتنائه أو إصدار الإلتزام المالي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، تقاس الإلتزامات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة متضمنه أي مصروف فوائد في الأرباح أو الخسائر،

الإلتزامات المالية غير المشتقة الأخرى يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة مخصصاً منها أي تكلفة مرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الإلتزام، بعد الاعتراف الأولي، يتم قياس هذه الإلتزامات بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢٠-٥-١٣ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التغطية

تحتفظ الشركة بأدوات مالية مشتقة التغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة، يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي والمحاسبة عنها منفصلة فقط في حالة توافر شروط محدده. المشتقات يتم قياسها أولاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة ضمن الأرباح أو الخسائر عند تكبدها، بعد الاعتراف الأولي يتم قياس المشتقات بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي تغير في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر.

٢٠-٥-١٣-١ تغطية مخاطر التدفقات النقدية

عندما يتم تحديد مشتق كأداة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغير في القيمة العادلة للمشتق في بنود الدخل الشامل الآخر. ويتم تجميعها في احتياطي تغطية المخاطر. أي جزء غير فعال من التغير في القيمة العادلة يتم الاعتراف به مباشرة ضمن الأرباح أو الخسائر.

القيمة المجمعة في حقوق الملكية يتم الاحتفاظ بها في بنود الدخل الشامل الآخر ويتم إعادة تبويبها ضمن الأرباح أو الخسائر في نفس الفترة أو الفترات التي تؤثر فيها التدفقات النقدية المتنبئ بها المغطاة على الأرباح أو الخسائر أو يؤثر البند المغطى على الأرباح أو الخسائر.

إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث، أو التغطية غير مستوفية لشروط محاسبة التغطية، أو انتهى أجل أو تم بيع أو فسخ أداة التغطية أو ممارسة الحق المرتبط بها يتم التوقف بأثر مستقبلي عن محاسبة التغطية. إذا أصبحت المعاملة المتوقعة غير متوقعة الحدوث يتم الاعتراف ضمن الأرباح أو الخسائر بأية أرباح أو خسائر مجمعة ذات صلة على أداة التغطية.

٦-٢٠ الاضمحلال

السياسة المطبقة اعتباراً من يناير ٢٠٢١

٦-٢٠-١ الأصول المالية غير المشتقة

الأدوات المالية وأصول العقد

تعترف الشركة بمخصص الخسارة للخسائر المتوقعة في:

- الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة.
- أدوات الدين المقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- أصول العقود مع العملاء.
- تقوم الشركة بالإعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء القروض
- تقوم الشركة بقياس مخصص الخسارة للأداة المالية بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت - بشكل جوهري - منذ الإعتراف الأولي فيما عدا ما يلي والذي يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على ١٢ شهراً :
- سندات الدين ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ التقرير
- سندات الدين الأخرى وأرصدة البنوك التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي (مخاطر التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية)
- يجب على الشركة ان تقوم بتحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولي وعند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة يجب على الشركة الأخذ في الاعتبار ان تكون هذه المعلومات معقولة ومؤيدة ومتاحة بدون تكلفة اوجهد لا مبرر لهما وهذا يشمل مدى صحة وكمية وكفاءة المعلومات والتحليلات والتي تعتمد على خبره السابقه والتقييم الائتماني وأيضا المعلومات المستقبلية.
- تعتبر الشركة الأصل المالي متعثراً عندما :
- يكون من غير المحتمل ان يقوم المدين بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعه بالكامل دون الرجوع من قبل الشركة في إجراءات مثل استبعاد أوراق مالية (ان وجد)
- عندما تتجاوز الأصول المالية موعد استحقاقها ٩٠ يوم مالم يكن من الممكن دحضها.
- الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن جميع أحداث التخلف عن السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للاداء المالية.

ريكاب للاستثمارات المالية

شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع أهم السياسات المحاسبية المطبقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهر هي جزء من خسائر الائتمان المتوقعة التي تنتج عن أحداث افتراضية ممكنة خلال ١٢ شهر من تاريخ التقرير (أو فترة أقصر إذا كان العمر المتوقع للأداة أقل من ١٢ شهراً).

- إن الحد الأقصى للفترة التي يجب أخذها في الحسبان عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هو الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تكون الشركة معرضة على مدارها للمخاطر الائتمانية.

٢٠-٦-٢ قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقديرات مرجحة لاحتمال الخسائر الائتمانية. تقاس خسائر الائتمان بالقيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للشركة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الشركة تحصيلها) يتم خصم الخسائر الائتمانية المتوقعة بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي.

٢٠-٦-٣ الأصول المالية ذات مستوى ائتماني منخفض

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الشركة بتقييم ما إذا كانت الأصول المالية التي تم تصنيفها بالتكلفة المستهلكة وسندات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تعاني من انخفاض الائتمان. يعد الأصل بأنه ذو مستوى ائتمان منخفض عندما يكون قد وقع واحد أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي.

تشتمل الأدلة على أن الأصول المالية ذات مستوى ائتمان منخفض البيانات الممكن رصدها حول الأحداث التالية :-

- صعوبات مالية كبيرة للمدين.
- خرق العقد مثل التعثر عن السداد أو التأخير لأكثر من ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق.
- إعادته هيكله قرض أو سلفه من قبل الشركة لم تكن الشركة لتقبلها بظروف أخرى.
- من المحتمل أن المدين سوف يدخل في إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر.
- اختفاء نشاط سوق الأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية.

٢٠-٦-٤ عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم خصم مخصصات الخسائر للأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة من إجمالي القيمة الدفترية للأصول بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم تحميل مخصص الخسارة على الربح أو الخسارة ويتم الاعتراف به في الدخل الشامل الآخر.

٢٠-٦-٥ إعدام الدين

يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للأصل المالي عندما لا يكون لدى الشركة توقعات معقولة لاسترداد أصل مالي بالكامل أو جزء منه. بالنسبة للعملاء الأفراد، تقوم الشركة بشطب القيمة الدفترية الإجمالية عندما يكون الأصل المالي متأخراً ب ١٨٠ يوماً على أساس الخبرة السابقة لاسترداد أصول المماثلة. بالنسبة لعملاء الشركة، تقوم الشركة بشكل فردي بعمل تقييم فيما يتعلق بتوقيت ومبلغ الشطب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول لاسترداد لا تتوقع الشركة أي استرداد من المبلغ المشطوب. ومع ذلك، فإن الأصول المالية المشطوبة يمكن أن تظل عرضة لنشاطات الإنفاذ من أجل الامتثال لإجراءات الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة.



٦-٦-٢٠ الأصول غير المالية

- في تاريخ نهاية كل فترة مالية، تقوم الشركة بمراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة (بخلاف الاستثمارات العقارية وأصول العقود مع العملاء، والأصول الضريبية المؤجلة) لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للاضمحلال. وإذا كان الأمر كذلك تقوم الشركة بعمل تقدير للقيمة الإسترادية للأصل. يتم اجراء اختبار الاضمحلال للشهرة سنويا.
- لإجراء اختبار اضمحلال القيمة لأصل يتم تجميع الأصول معا الي أصغر مجموعة أصول تتضمن الأصل والتي تولد تدفقات نقدية داخلية من الاستعمال المستمر ومستقلة الى حد كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من الأصول الأخرى او مجموعات الأصول.
 - وحدات توليد النقد. يتم توزيع الشهرة المكتسبة عند تجميع الاعمال على الوحدات التي تولد النقد او مجموعات هذه الوحدات لدى الشركة المقتنية والمتوقع منها الاستفادة من عملية التجميع.
 - القيمة الإسترادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد هي قيمته العادلة ناقصا تكاليف البيع او قيمته الاستخدامية أيهما أكبر، القيمة الاستخدامية للأصل هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها مخصومة بسعر خصم قبل الضرائب الذي يعكس تقديرات السوق الجارية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المحددة للأصل او وحدة توليد النقد.
 - يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد أكبر من قيمته الإسترادية.
 - يتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال في الأرباح او الخسائر. ويتم توزيعها اولا لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على وحدة توليد النقد، ثم تخفيض الأصول الأخرى للوحدة بالتناسب على اساس القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة.
 - لا يتم عكس الخسارة الناجمة عن اضمحلال قيمة الشهرة في فترة لاحقة. بالنسبة للأصول الأخرى، يتم عكس خسائر الاضمحلال الى المدى الذي لا يتعدى القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها (بالصافي بعد الاهلاك والاستهلاك) ما لم يتم الاعتراف بالخسارة الناجمة عن اضمحلال القيمة بالنسبة للأصل في السنوات السابقة.

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

٧-٦-٢٠ الأصول المالية غير المشتقة

- الأصول المالية غير المبوبة كمقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بما في ذلك الحصص التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية تقوم الشركة في تاريخ نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال في قيمة الأصل. تتضمن الأدلة الموضوعية على اضمحلال قيمة الأصل:
- اخفاق او التأخر في السداد بواسطة مدين.
 - اعادة جدولة مبالغ مستحقة للشركة بشروط لم تكن الشركة لتقبلها في ظروف أخرى.
 - مؤشرات على افلاس المدين أو المصدر.
 - التغيرات المعاكسة في حالة السداد بالنسبة للمقترضين أو المصدرين.
 - اختفاء السوق النشطة للأصل المالي بسبب الصعوبات المالية.
 - وجود بيانات واضحة تشير الى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من مجموعة من الأصول المالية.
 - بالنسبة للاستثمار في اداة حقوق ملكية، تتضمن الادلة الموضوعية على الاضمحلال الانخفاض الهام او المستمر في القيمة العادلة عن التكلفة.

الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم الشركة بتقدير ما إذا كان هناك أدلة موضوعية على حدوث اضمحلال في قيمة هذه الأصول منفردة أو على المستوى المجمع. كل الأصول التي تمثل أهمية نسبية بمفردها يتم تقييمها بالنسبة للاضمحلال منفردة، وفي حالة عدم وجود أدلة على اضمحلال هذه الأصول منفردة يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة حدث ولم يتم بعد تحديده على الأصول المنفردة. الأصول التي لم يتم اعتبارها منفردة كأصول هامة نسبيا يتم تقييمها مجمعة بشأن أي اضمحلال في القيمة. لأغراض التقييم المجمع للأصول يتم تجميع الأصول ذات سمات المخاطر المتشابهة معا.

عند تقييم الاضمحلال على المستوى المجمع للأصول تستخدم الشركة المعلومات التاريخية عن توقيتات استرداد الخسارة الناجمة عن الاضمحلال وقيمة الخسائر المتكبدة، وتقوم بعمل تعديلات إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية توضح أن الخسائر الفعالة من الأرجح أن تكون أكثر أو أقل من المتوقعة بالمؤشرات التاريخية.

يتم حساب خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلية الاصلي الخاص بالأصل المالي. ويتم الاعتراف بقيمة الخسارة في الأرباح أو الخسائر ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص اضمحلال.

إذا اعتبرت الشركة أنه لا يوجد احتمالات حقيقه لعكس الخسارة الناتجة عن اضمحلال قيمة الأصل فانه يتم اعدام القيمة ذات العلاقة. إذا انخفضت لاحقا قيمة خسارة الاضمحلال وأمكن ربط هذا الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث يقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة، عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة المعترف بها من قبل من خلال الأرباح أو الخسائر.

الأصول المالية المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأصول المالية المتاحة للبيع بإعادة تبويب الخسائر التي تم الاعتراف بها سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخر والمجمعة في احتياطي القيمة العادلة ويعترف بها في الأرباح أو الخسائر، يمثل مبلغ الخسارة المجمعة المستبعد من حقوق الملكية والمعترف به في الأرباح أو الخسائر الفرق بين تكلفة الاقتناء (بالصافي بعد أي استهلاك أو سداد أي من أصل المبلغ) والقيمة العادلة مخصوما منها أية خسارة في اضمحلال القيمة لهذا الأصل المالي سبق الاعتراف بها في الأرباح أو الخسائر.

عند زيادة القيمة العادلة لاداء دين مبوبة كمتاحة للبيع في ايه فترة لاحقة وكانت هذه الزيادة ذات علاقة بدرجة موضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بخسارة اضمحلال القيمة في الأرباح أو الخسائر عندئذ يتم رد خسارة اضمحلال القيمة هذه في الأرباح أو الخسائر.

لا يتم رد خسائر اضمحلال القيمة المعترف بها في الأرباح أو الخسائر بالنسبة لأي استثمار في اداة حقوق ملكية مبوب كمتاح للبيع في الأرباح أو الخسائر.

الإستثمارات التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية

تقاس خسائر الاضمحلال في استثمار مالي يتم المحاسبة عنه بطريقة حقوق الملكية بمقارنة قيمته الدفترية بالقيمة القابلة للاسترداد، ويتم الاعتراف بخسائر الاضمحلال في الأرباح أو الخسائر ويتم عكس خسارة الاضمحلال عند حدوث تغيرات تفضيلية في التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة الاستردادية.

٨-٦-٢٠ الأصول غير المالية

تتم مراجعة القيم الدفترية للأصول غير المالية للشركة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للإضمحلال.

يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحدته المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تتمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلية وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أو مجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال في قائمة الدخل.

تتمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

و يتم مراجعة خسائر الإضمحلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ قائمة المركز المالي. وفي حالة وجود مؤشرات لإنخفاض الخسارة أو عدم وجودها يتم عكس أثر خسائر الإضمحلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمة التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الإضمحلال.

٧-٢٠ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء، وتتضمن النقدية بالخرينة والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك.

٨-٢٠ الإقتراض بفائدة

يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوماً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل خلال فترة الإقتراض على أساس سعر الفائدة الفعال.

٩-٢٠ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلزام حال قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المتوقع أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم إستخدامها لسداد ذلك الإلتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الإلتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالإلتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالي وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٠-٢٠ الإحتياطي القانوني

ينص النظام الأساسي للشركة على إقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح السنوية لتكوين الإحتياطي القانوني ويقف هذا الإقتطاع متى بلغ مجموع الإحتياطي قدرأ يوازي نصف رأس مال الشركة المصدر، ومتى نقص الإحتياطي عن هذا الحد تعين العودة إلى الإقتطاع.



٢٠-١١ رأس المال

٢٠-١١-١ الأسهم العادية

تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإصدار الأسهم العادية يتم المحاسبة عنها بخصمها من حقوق الملكية، ضريبة الدخل المرتبطة بتكاليف المعاملة المتعلقة بحقوق الملكية يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".

٢٠-١١-٢ إعادة شراء وإعادة إصدار الأسهم العادية (أسهم خزينة)

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية. الأسهم المعاد شرائها يتم تصنيفها كأسهم خزينة وعرضها مخصومة من حقوق الملكية. عند بيع أو إعادة إصدار أسهم الخزينة، يتم الاعتراف بالمبلغ المحصل كزيادة في حقوق المساهمين والفائض أو العجز الناتج عن المعاملة يتم عرضه ضمن علاوة الإصدار.

٢٠-١٢ مشتقات الأدوات المالية

تستخدم الشركة مشتقات الأدوات المالية لتغطية تعرضها لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة. المشتقات يتم الاعتراف بها أولاً بالقيمة العادلة كما يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة ذات العلاقة على قائمة الدخل عند تكيدها.

وفي تاريخ المركز المالي يتم إدراج التغيرات في القيمة العادلة طبقاً لما يلي:

خطر تغطية التدفقات النقدية

التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة لأدوات تغطية مخاطر التدفقات النقدية يتم الاعتراف بها مباشرة بحقوق الملكية إلى المدى الذي يعتبر به أداة التغطية فعالة ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل إذا اعتبرت أداة التغطية غير فعالة.

أما إذا أصبحت أداة التغطية غير قادرة على الوفاء بمعايير محاسبة التغطية أو إنقضت مدتها أو تم بيعها أو تم الإنهاء منها أو تم استخدامها، فإن المحاسبة عن التغطية يجب أن تتوقف مستقبلاً والربح المجمع أو الخسارة المجمعة التي تم إقرارها مسبقاً في حقوق المساهمين تظل هناك حتي يتم إجراء المعاملات التجارية المقدرة مسبقاً.

وعندما يكون البند الذي تم تغطيته عبارة عن أصل غير مالي فإن المبلغ الذي تم إقراره في حقوق المساهمين يتم ترحيله إلى الأصل عند إقراره. وفي حالات أخرى فإن المبلغ الذي تم إقراره في حقوق المساهمين يتم ترحيله إلى الربح أو الخسارة عن نفس الفترة التي أثر فيها البند الذي تم تغطيته على الربح أو الخسارة.

خطر تغطية القيمة العادلة

التغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة لأدوات تغطية مخاطر القيمة العادلة يتم الاعتراف بها ضمن الأرباح أو الخسائر بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس أداة التغطية بالقيمة العادلة (بالنسبة لأداة التغطية المشتقة) أو إعادة قياس المكون الأجنبي من القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١٣) (بالنسبة لأداة التغطية غير المشتقة).

ويتم تسوية القيمة الدفترية للبند المغطى بقيمة أرباح أو خسائر البند المغطي والتي تعزى إلى المخاطر المغطاة مع الاعتراف بها في الأرباح والخسائر ويطبق ذلك إذا تم قياس البند المغطى بالتكلفة ويتم تطبيق الاعتراف بالأرباح أو الخسائر التي تعزى للمخاطر المغطاة في الأرباح أو الخسائر إذا كان البند المغطى أصلاً مالياً متاحاً للبيع.

شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع أهم السياسات المحاسبية المطبقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠-١٣ الإيرادات

يتم الاعتراف بالإيراد إلى المدى الذي تتوفر فيه درجة كافية من التأكد بأن المنافع الاقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف تتدفق للشركة ويمكن قياس قيمة الإيراد بشكل موثوق به.

إيرادات النشاط

يتم الإعراف بإيرادات الخدمات عند إتمام تقديم الخدمة للجهة المستفيد وإصدار الفواتير.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيراد الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي، ويُدْرَج إيراد الفوائد بقائمة الأرباح أو الخسائر.

إيرادات الاستثمار

يتم الاعتراف بها حين يكون للشركة الحق في تحصيل مبالغ هذه التوزيعات

إيراد التوزيعات الإيراد

تم الاعتراف بإيرادات الاستثمارات في الشركات التابعة في حدود ما تحصل عليه الشركة من توزيعات الأرباح للشركات المستثمر فيها والمحقة بعد تاريخ الاقتناء وذلك اعتباراً من تاريخ صدور قرار التوزيع بالجمعيات العامة للشركات المستثمر فيها والتي اعتمدت توزيعات تلك الأرباح

يتم إثبات دخل الفوائد الخاصة بالأدوات المالية المدرة للفائدة بقائمة الأرباح أو الخسائر بطريقة العائد الفعلي وذلك فيما عدا الأدوات المالية المصنفة كمقتناه لأغراض التجارة أو المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

أتعاب الإدارة

يتم احتساب أتعاب الإدارة شهرياً. بالنسبة المتفق عليها عند التعاقد من إجمالي استثمارات العميل بالمحفظه ومن إجمالي القيمة السوقية لأسهم العميل. حسب شروط التعاقد.

حسن الأداء

يتم احتساب أتعاب حسن الأداء سنوياً من صافي الأرباح المحققة للعميل عن استثمارات المحفظة حسب شروط التعاقد.

مصرفات عمولات تسويقية

يتم احتساب ٥% - ٢٠% من إجمالي إيرادات المحفظة المتعاقد عليها كعمولات تسويقية.

أتعاب لجنة إدارة الشركة

يتم احتساب أتعاب لجنة إدارة الشركة ربع سنوياً كنسبة من ٧% - ١٠% من إجمالي إيرادات الشركة عن كل ربع سنة وتدرج بقائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند المصروفات العمومية والإدارية.

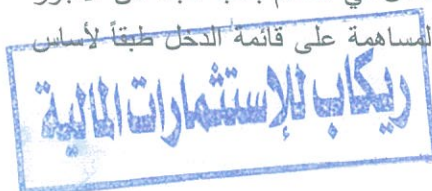
٢٠-١٤ المصروفات

٢٠-١٤-١ تكلفة الاقتراض

يتم تحميل تكلفة الاقتراض على قائمة الدخل خلال الفترة التي تتكبد فيها الشركة تلك التكلفة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعال.

٢٠-١٤-٢ نظام معاشات العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الإجتماعية الحكومي لصالح العاملين بها طبقاً لقانون التأمينات الإجتماعية، وبموجب هذا القانون يساهم العاملون وأصحاب العمل في النظام بنسبة ثابتة من الأجور ويقتصر التزام الشركة في قيمة مساهمتها فقط، وتحمل هذه المساهمة على قائمة الدخل طبقاً لأساس الاستحقاق.



٢٠-١٤-٣ ضريبة الدخل

- تتضمن ضريبة الدخل علي أرباح أو خسائر العام كل من ضريبة الدخل الحالية والمؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل مباشرة بإستثناء ضريبة الدخل المتعلقة بأحد البنود التي يعترف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فيتم إثباتها ضمن حقوق الملكية، هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل الحالية علي صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى الفروق الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.
- يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة الناشئة عن فروق مؤقتة بين قيمة الأصول والإلتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي. هذا ويتم تحديد قيمة الأصول والإلتزامات الضريبية المؤجلة في ضوء الطريقة التي سيتم بها تحقيق قيم هذه الأصول أو سداد هذه الإلتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.
- يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال قوي بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل. ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية.

٢٠-١٥ ربحية السهم

تعرض الشركة النصيب الأساسي للسهم لأسهمها العادية، ويتم احتساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة الربح أو الخسارة المتعلقة بالمساهمين عن مساهمتهم في الأسهم العادية بالشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة.

٢٠-١٦ حصة العاملين في الأرباح

تسدد الشركة نسبة ١٠ % من توزيعات الأرباح النقدية كحصة للعاملين في الأرباح بما لا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة، ويتم الاعتراف بحصة العاملين في الأرباح كتوزيعات أرباح من خلال حقوق الملكية وكإلتزام خلال الفترة المالية التي قام فيها مساهمي الشركة بإعتماد هذا التوزيع.

٢٠-١٧ عقود التأجير

قامت الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) بأثر رجعي وبالتالي لم يتم إعادة عرض معلومات المقارنة ويستمر الإفصاح عنها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠). تفاصيل السياسات المحاسبية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) يتم الإفصاح عنها بشكل مستقل.

السياسة المطبقة من ١ يناير ٢٠٢١

في بداية العقد تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير. ويكون العقد عقد تأجير أو يتضمن عقد تأجير إذا كان العقد ينقل حق السيطرة لاستخدام أصل محدد لفترة من الزمن لقاء مقابل، لتقييم ما إذا كان عقد التأجير ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تستخدم الشركة تعريف عقد الإيجار في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) تطبق هذه السياسة على العقود المبرمة في ١ يناير ٢٠٢٠ أو بعده.



١-١٧-٢٠ المستأجر

عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم الشركة بتوزيع المقابل المادي في العقد لكل عنصر إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل، ومع ذلك، بالنسبة لعقود إيجار العقارات، اختارت الشركة عدم فصل المكونات غير الإيجارية والمحاسبة عن المكونات الإيجارية وغير الإيجارية كمكون إيجاري منفرد.

تقوم الشركة بالاعتراف بأصل حق الانتفاع والتزام التأجير في تاريخ نشأة عقد التأجير. يتم قياس أصل حق الانتفاع أولياً بالتكلفة والتي تتضمن المبلغ الأولي للالتزام عقد التأجير ويتم تسويته بأي مبالغ مسددة في أو قبل تاريخ نشأة العقد، بالإضافة إلى أي تكاليف مباشرة أولية تم تكبدها والتكاليف المقدرة لفك وإزالة الأصل محل العقد أو استعادة الأصل نفسه أو الموقع الذي يوجد فيه الأصل مخصصاً منه أي حوافز تأجير مستلمة.

يتم استهلاك أصل حق الانتفاع لاحقاً باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ نشأة العقد وحتى نهاية مدة الإيجار، ما لم يحول الإيجار ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة بنهاية مدة عقد التأجير، أو إذا كانت تكلفة أصل "حق الانتفاع" تعكس أن الشركة ستمارس خيار الشراء، في هذه الحالة يتم استهلاك أصل حق الانتفاع على مدى العمر الانتاجي للأصل والتي يتم تحديدها على نفس الاسس للعقارات والمعدات بالإضافة إلى، أنه يتم دورياً تخفيض أصل حق الانتفاع بقيمة خسائر الاضمحلال إن وجدت ويتم تعديلها بإعادة قياس التزام التأجير.

يتم قياس التزام التأجير مبدئياً بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي لم يتم دفعها في تاريخ بدأ العقد، ويتم خصمها باستخدام معدل الفائدة الضمني في الإيجار، أو إذا لم يكن في الإمكان تحديد ذلك المعدل بسهولة فيجب أن يتم استخدام معدل الاقتراض الإضافي للمجموعة. وبشكل عام، تستخدم الشركة معدل اقتراضها الإضافي كمعدل للخصم.

تحدد الشركة معدل الاقتراض الإضافي من خلال الحصول على معدلات الفائدة من مصادر تمويل خارجية مختلفة وإجراء تعديلات معينة لتعكس شروط الإيجار ونوع الأصل المؤجر.

تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس التزام عقد التأجير من الآتي :

- دفعات ثابتة، تشمل دفعات ثابتة في جوهرها.
- دفعات عقد تأجير متغيرة تعتمد على مؤشر أو معدل، ويتم قياسها أولياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ بداية عقد التأجير.
- مبالغ يتوقع دفعها بواسطة المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية.
- سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت الشركة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة، مدفوعات الإيجار في فترة التجديد الاختيارية إذا كانت الشركة متأكدة بدرجة معقولة من ممارسة خيار التمديد، وعقوبات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن الشركة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.
- يتم قياس التزام التأجير بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. والتي يتم إعادة قياسها إذا كان هناك تغيراً في دفعات الإيجار المستقبلية ناتج من تغير في مؤشر أو معدل مستخدم لتحديد تلك الدفعات، إذا كان هناك تغيير في تقدير الشركة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، إذا قامت الشركة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستمارس خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو إذا كان هناك دفع إيجار ثابت من حيث الجوهر، عند إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم إجراء تعديل على القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع، أو يتم تسجيله ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الانتفاع إلى الصفر.
- تعرض الشركة أصول حق الانتفاع التي لا تستوفي تعريف الاستثمارات العقارية ضمن العقارات والالات والمعدات، والتزامات الإيجار ضمن القروض والسلفيات في قائمة المركز المالي.

الإيجارات قصيرة الأجل وإيجارات الأصول صغيرة القيمة

اختارت الشركة عدم الاعتراف بأصول حق الانتفاع والتزامات التأجير لإيجارات الأصول صغيرة القيمة والإيجارات قصيرة الأجل، بما في ذلك معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف الشركة بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه الإيجارات كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

٢٠-١٧-٢٠ كمؤجر

- عند البدء أو عند تعديل عقد يحتوي على مكون إيجاري، تقوم الشركة بتخصيص المقابل العقد لكل مكون إيجاري على أساس السعر التناسبي المستقل للمكون الإيجاري.
- عندما تكون الشركة كمؤجر، فإنها تحدد عند بداية الإيجار ما إذا كان كل عقد تأجير هو تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.
- ولتصنيف كل عقد تأجير، تقوم الشركة بإجراء تقييم شامل لما إذا كان عقد التأجير ينقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل المحدد. وفي هذه الحالة، فإن التأجير هو تأجير تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو تأجير تشغيلي، كجزء من هذا التقييم، تأخذ الشركة في اعتبارها مؤشرات محددة مثل ما إذا كان الإيجار يمثل الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.
- عندما تكون الشركة مؤجرا وسيطا، فإنها تحتسب حصصها في عقد الإيجار الرئيسي والعقد من الباطن بشكل منفصل. ويتم تقييم تصنيف عقد التأجير من الباطن بالرجوع إلى أصل "حق الانتفاع" الناتج من عقد التأجير الرئيسي وليس بالرجوع إلى الأصل محل العقد. إذا كان عقد التأجير الرئيسي عقد تأجير قصير الأجل والذي تطبق عليه الشركة الاعفاء الموصوف أعلاه، فيجب تصنيف عقد التأجير من الباطن على أنه عقد تأجير تشغيلي.
- إذا كان الاتفاق يحتوي على مكونات تأجيرية وغير تأجيرية، فإن الشركة تطبق معيار المحاسبة المصري رقم (١١) لتخصيص المقابل في العقد تقوم الشركة بتطبيق متطلبات الاستبعاد من الدفاتر والاضمحلال في القيمة الواردة في معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) على صافي الاستثمار في عقد التأجير. تقوم الشركة بمراجعة القيم المتبقية غير المضمونة المقدرة المستخدمة في احتساب إجمالي الاستثمار في عقد التأجير بصورة منتظمة.
- تعترف الشركة بدفعات الإيجار المستلمة بموجب عقود الإيجار التشغيلي كإيراد على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار كجزء من "الإيرادات الأخرى".

السياسة المطبقة قبل ١ يناير ٢٠٢١

- بالنسبة للعقود المبرمة قبل ١ يناير ٢٠٢٠، حددت الشركة ما إذا كان الاتفاق تأجير أو يحتوي على تأجير بناء على تقييم ما إذا كان: تنفيذ الاتفاق يعتمد على استخدام أصل أو أصول محددة ؛ و
- الاتفاق يحول حق الانتفاع بالأصل. ويحول الاتفاق حق الانتفاع بالأصل إذا تم استيفاء واحد من الإجراءات التالية:
- كان لدى المشتري القدرة أو الحق في تشغيل الأصل أثناء الحصول عليه أو التحكم في أكثر من كمية غير مؤثرة من المخرجات ؛
- كان لدى المشتري القدرة أو الحق في التحكم في الاستخدام المادي للأصل أثناء الحصول عليه أو التحكم في أكثر من كمية غير مؤثرة من المخرجات ؛
- أو تشير الحقائق والظروف إلى أنه من المستبعد أن تأخذ الأطراف الأخرى أكثر من كمية غير مؤثرة من الناتج، وأن سعر الوحدة ليس ثابتا لكل وحدة إنتاج ولا يساوي سعر السوق الحالي لكل وحدة إنتاج.

٢٠-١٧-٣ كمستاجر

- في الفترة المقارنة، قامت الشركة كمستاجر بتصنيف عقود الإيجار التي حولت بشكل جوهري كافة مخاطر ومنافع الملكية كعقود تأجير تمويلي. عند هذه الحالة، تم قياس الأصول المؤجرة أولياً بمبلغ يساوي القيمة العادلة أو القيمة الحالية للحد الأدنى من مدفوعات الإيجار، أيهما أقل. الحد الأدنى من مدفوعات الإيجار في المدفوعات على مدى عقد الإيجار التي كان مطلوباً من المستأجر القيام بها، مستبعد منها أي إيجار عرضي. لاحقاً تم المحاسبة عن الأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المتاحة لهذا الأصل.
- الأصول المحتفظ بها وفقاً لعقود تأجير أخرى والمبوبة كإيجارات تشغيلية ولم يتم تسجيلها ضمن قائمة المركز المالي للمجموعة، يتم الاعتراف بالمدفوعات التي تتم بموجب عقود الإيجار التشغيلية في قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، تم الاعتراف بحوافز الإيجار المستلمة كجزء لا يتجزأ من إجمالي مصروف الإيجار على مدى فترة الإيجار.

٢٠-١٧-٤ كمؤجر

- عندما تكون الشركة مؤجر، حددت عند نشأة عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد تأجير تمويلي أو تأجير تشغيلي.
- التصنيف كل عقد إيجار قامت الشركة بإجراء تقييم شامل لما إذا كان عقد الإيجار قد نقل بشكل جوهري جميع المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل الأساسي. إذا كان هذا هو الحال، فإن الإيجار هو إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فقد كان عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، قامت الشركة بدراسة بعض المؤشرات مثل ما إذا كان الإيجار هو الجزء الرئيسي من العمر الاقتصادي للأصل.

٢١. أحداث هامة

- ١- تعرضت معظم دول العالم بما فيها جمهورية مصر العربية لانتشار فيروس كورونا مما كان له تأثيراً ملموساً على القطاعات الاقتصادية بوجه عام، من المحتمل بدرجة كبيرة أن يؤدي إلي انخفاض ملموس في الأنشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة. وبالتالي فإنه من المحتمل أن يكون للأحداث المشار إليها تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الأعمال خلال الفترات القادمة، ويتعذر في الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة، حيث يعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التي ينتظر عندها انتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.
- ٢- إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية لادوات المالية و(٤٨) - الإيراد من العقود مع العملاء و(٤٩) - عقود التأجير وذلك للعام المالي الذي يبدأ من أول يناير ٢٠٢١.

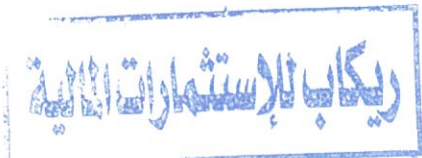
المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معييار محاسبة مصري جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار رقم (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار رقم (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التغطية وفقاً لاختيار المنشأة.	تعد فترة التطبيق هي فترة التطبيق الأولى لأول فترة مالية تقوم الإدارة بتقييم الأثر المالي على عناصر القوائم المالية.	يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٢٦) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معاً في نفس التاريخ.



المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
	٢- طبقا لمتطلبات المعيار يتم تبويب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقا لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاقدى للأصل المالي.		تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)
	٣- تم و استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الاضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك بغض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.		
	٤- بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلا من المعايير التالية: - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات".		
معيار محاسبة مصري جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢- تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلا من نموذج المنافع والمخاطر. ٣- يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤- يتطلب المعيار ان يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥- التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.	تم التطبيق	يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.



المعايير الجديدة او المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
معيار محاسبة مصري جديد (٤٩) "عقود التأجير"	١- يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي ٢٠١٥ ويلغيه. ٢- يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق إنتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣- بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤- بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير. ٥- بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.	تم التطبيق	يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت. بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتخضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون رقم ٩٥ لسنة ١٧٦ وصودر قانون رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزاييا العاملين"	تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليص وتسوية نظام مزاييا العاملين.	تم التطبيق	يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.
معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة"	تم إضافة بعض الفقرات الخاصة باستثناء المنشآت الاستثمارية من التجميع وقد ترتب على هذا التعديل تعديل لبعض المعايير المرتبطة بموضوع المنشآت الاستثمارية وفيما يلي المعايير التي تم تعديلها: - معيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" - معيار المحاسبة المصري رقم (١٧) "القوائم المالية الدورية المستقلة"	تم التطبيق	يسري المعيار رقم (٤٢) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.



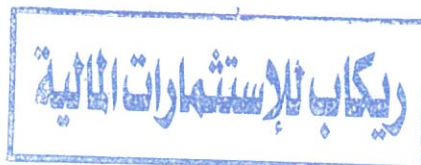
شركة ريكاب للاستثمارات المالية "شركة مساهمة مصرية"
تابع أهم السياسات المحاسبية المطبقة للقوائم المالية الدورية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١
(جميع المبالغ بالجنيه المصري ما لم يذكر خلاف ذلك)

المعايير الجديدة أو المعدلة	ملخص لأهم التعديلات	التأثير المحتمل على القوائم المالية	تاريخ التطبيق
- معيار المحاسبة المصري رقم (١٨) "الاستثمارات في شركات شقيقة"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) "تجميع الأعمال"	كما يتم تطبيق الفقرات الجديدة أو المعدلة بالنسبة للمعايير التي تم تعديلها بموضوع المنشآت الاستثمارية في تاريخ سريان معيار المحاسبة المصري رقم (٤٢) "القوائم المالية المجمعة" المعدل ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) "القوائم المالية الدورية"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٤٤) "الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى"	تم تعديل نطاق تطبيق المعيار ليصبح ملزم على القوائم المالية الدورية المستقلة أو المجمعة أو المنفردة المصدرة لجميع المنشآت.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم في الأرباح"	- معيار المحاسبة المصري رقم (٣٤) "الاستثمار العقاري"	تم الغاء استخدام خيار نموذج القيمة العادلة لجميع المنشآت عند القياس اللاحق لاستثماراتها العقارية والالتزام فقط بنموذج التكلفة، مع إلزام صناديق الاستثمار العقاري فقط باستخدام نموذج القيمة العادلة عند القياس اللاحق لجميع أصولها العقارية. وبناء على هذا التعديل فقد تم تعديل كلا من:	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢) "الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة."	- معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول"	يتطلب من المنشأة تقديم الإفصاحات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغيرات في الالتزامات التي تنشأ من الأنشطة التمويلية، بما في ذلك كلا من التغيرات الناشئة من تدفقات نقدية أو تغيرات غير نقدية.	يتم تطبيق هذا التعديل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩.
- معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية"			

بتاريخ ٩ مايو ٢٠٢١ أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية بياناً يقضى بالسماح بتأجيل إظهار التأثير المحاسبي لتطبيق المعيار (٤٧) الأدوات المالية بالقوائم المالية الدورية حتى موعد أقصاه تاريخ إعداد القوائم المالية في نهاية عام ٢٠٢١، وهذا وقد اجتمعت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود ووافقت على أن يتم إدراج الأثر المحاسبي المجمع بالكامل لتطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية بداية من أول يناير ٢٠٢١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ مع إلزام الشركات بالإفصاح الكافي عن ذلك.

رئيس مجلس الإدارة

يوسف مدحت الفار



المدير المالي

محمد زكريا حسين